مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية

العدد 33، المجلد 11، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

الموازنة بين القوّة الصلبة والدبلوماسيّة الناعمة: توظيف العُمق الاستراتيجي في المُفاوضات الإيرانيّة

إعداد: الباحث / حسين علي رزق | الجمهورية اللبنانية
ماجستير علوم سياسية / علاقات دولية
E-mail: hn.rizk@gmail.com | https://orcid.org/0009-0001-1955-0294
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.33.18

تاريخ الاستلام: 2026/08/19	تاريخ القبول: 2026/09/10	تاريخ النشر: 2026/09/15

للاقتباس: رزق، حسين علي، (2026)، الموازنة بين القوّة الصلبة والدبلوماسيّة الناعمة: توظيف العُمق الاستراتيجي في المُفاوضات الإيرانيّة، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الحادي عشر، العدد 33، السنة الثالثة، ص-ص 386-406. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.33.18

المُستخلص

تتناول هذه الدّراسة سؤالاً عمليّاً في السياسة الخارجيّة الإيرانيّة: كيف يُمكن تحويل جيوسياسة المُقاومة والعُمق الاستراتيجي والدّفاع المُتقدّم من أدوات للرّدع والنُّفوذ إلى أوراق تفاوضيّة مُنتجة؟ وتنطلق من أنّ العقيدة الجيوسياسيّة الإيرانيّة ليست نظريّة مُغلقة أو أحاديّة المصدر، بل هي حصيلة تفاعل بين ولاية الفقيه والهويّة الثوريّة، ومُتطلّبات بقاء الدّولة ومصلحتها الوطنيّة، وموقع إيران عند حافّة أوراسيا ومضيق هرمز، إلى جانب شبكات المُقاومة والرّدع غير المُتكافئ والالتزام المُعلن بنُصرة المُستضعفين ووحدة العالم الإسلامي. ولتفسير هذا التفاعل، تستفيد الدّراسة من أدبيّات القُوّة الذكيّة، والمُساومة القسريّة، وألعاب المُستويين، والدبلوماسيّة الشبكيّة.

وتُبيّن الدّراسة أنّ القُوّة الصلبة لا ترفع القُدرة التفاوضيّة بمُجرّد امتلاكها، بل تكتسب قيمتها حين تُوفّر بديلاً موثوقاً للاتفاق، وتمنع الإكراه الأحادي، وتبقى محكومة بهدف سياسي وسقف واضح للتصعيد. عندئذ، تستطيع الدبلوماسيّة تحويل هذا الرصيد إلى اعتراف ومشروعيّة، وبناء ائتلافات وتسويات قابلة للتنفيذ. أمّا إذا انفصلت القُوّة عن رسالتها السياسيّة، أو بدت شبكة الحُلفاء أداة للهيمنة، أو تعدّدت مراكز القرار وتضاربت الإشارات، فقد يتحوّل النُّفوذ تدريجيّاً إلى عبء.

كما تُناقش الدّراسة البُعد المعياري في الخطاب الدُّستوري والثوري، الذي يمتدّ من بناء الدّولة الإسلاميّة إلى تكوين المُجتمع والحضارة الإسلاميّة، وصولاً إلى أُفق عالمي للعدل ونُصرة المُستضعفين. وتفهم الدّراسة هذا المسار بوصفه شبكة طوعيّة تربط بين دُول ومُجتمعات مُتباعدة، وتقوم على السيادة والتكافؤ والتعاون العلمي والاقتصادي والثقافي والإنساني، بدلاً من الضمّ والإكراه. وتخلص إلى أنّ صدقيّة هذا الأُفق تتوقّف على تحويل العدالة إلى منفعة عامّة تتشاركها المُجتمعات، وضبط الرّدع بالقانون والأخلاق، وتطوير محور المُقاومة من بنية تغلب عليها الاستجابة الأمنيّة إلى شبكة تعاون مُتعدّدة الوظائف.

الكلمات المفتاحيّة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ الجغرافيا السياسية؛ العمق الاستراتيجي؛ الدفاع المُتقدم؛ القوة الذكية؛ التفاوض؛ الدبلوماسية الناعمة؛ نصرة المستضعفين؛ المجتمع الإسلامي؛ التمهيد.

ElQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal

Issue 33, Vol 11, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

Balancing Hard Power and Soft Diplomacy: Leveraging Strategic Depth in Iranian Negotiations

Author: Researcher / Hussein Ali Rizk | Lebanese Republic
Master's Degree in Political Science / International Relations
E-mail: hn.rizk@gmail.com | https://orcid.org/0009-0001-1955-0294
https://doi.org/10.70758/elqarar/11.33.18

Received : 19/08/2026	Accepted : 10/09/2026	Published : 15/09/2026

Cite this article as: Rizk, Hussein Ali, (2026), Balancing Hard Power and Soft Diplomacy: Leveraging Strategic Depth in Iranian Negotiations, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 11, issue 33, Third year, pp. 386-406. https://doi.org/10.70758/elqarar/11.33.18

Abstract

This study addresses a practical question that has long remained central to Iranian foreign policy: How can the geopolitics of resistance, strategic depth, and forward defence be transformed from instruments of deterrence and influence into productive bargaining assets? It proceeds from the premise that Iran's geopolitical doctrine is neither a closed theory nor the product of a single source. Rather, it reflects a dynamic and constructive interaction among several factors: the doctrine of Wilayat al-Faqih (Guardianship of the Jurist), revolutionary identity, the imperatives of state survival and national interest, Iran's strategic location on the edge of Eurasia and along the Strait of Hormuz, resistance networks, asymmetric deterrence, and its declared commitment to supporting the oppressed and promoting unity within the Islamic world. To explain this interaction, the study draws on the literature of smart power, coercive bargaining, two-level games, and network diplomacy.

The study demonstrates that hard power does not enhance bargaining capacity merely by virtue of being possessed. Its negotiating value emerges when it provides a credible alternative to an agreement, prevents unilateral coercion, and remains governed by a defined political objective and a clear ceiling for escalation. Under these conditions, diplomacy can translate material power into recognition, legitimacy, coalition-building, and operationally implementable settlements. Conversely, when power becomes detached from its political message, when allied networks are perceived as instruments of domination, or when decision-making centers and strategic signals become fragmented, influence gradually turns into a liability.

The study also examines the normative dimension articulated in Iran's constitutional and revolutionary discourse, encompassing the construction of the Islamic state, the formation of an Islamic society and civilisation, and ultimately a universal horizon centred on justice and support for the oppressed.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

This trajectory is reinterpreted as a voluntary network linking geographically dispersed states and societies, founded on sovereignty, equality, and scientific, economic, cultural, and humanitarian cooperation, rather than annexation or coercion. The study concludes that the credibility of this vision depends on transforming justice into a shared public good, regulating deterrence through law and ethical principles, and developing the Axis of Resistance from a predominantly security-oriented and reactive structure into a multifunctional network of cooperation.
Keywords: Islamic Republic of Iran; geopolitics; strategic depth; forward defence; smart power; negotiation; soft diplomacy; support for the oppressed; Islamic society; preparation for the advent.

أولاً: المقدمة

مُنذ انتصار الثورة عام 1979م، أعادت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة صياغة العلاقة بين العقيدة الدينيّة والدّولة والإقليم. فهي دولة تسعى، كغيرها، إلى حماية بقائها ومصالحها في بيئة شديدة التنافُس، لكنّها تحمل، في الوقت نفسه، هويّة ثوريّة وذاكرة مُثقلة بالتدخُّل الخارجي والعُزلة الاستراتيجيّة. ويزيد موقعها، المُمتدّ بين آسيا الوُسطى والقوقاز والخليج وبحر العرب، من حساسيّة هذه العلاقة، كما يمنح دُستورها مبادئ الاستقلال ورفض الهيمنة ونُصرة المُستضعفين ووحدة المُسلمين مكانة تأسيسيّة. ومن تفاعل هذه العناصر، تبلورت مُمارسة يُمكن وصفها بجيوسياسة المُقاومة، التي تتّخذ من العُمق الاستراتيجي والدّفاع المُتقدّم أداتين لحماية الدّولة وتوسيع مجال حركتها (الخميني، د.ت.-أ؛ دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989؛ Posch, 2013).

ومع ذلك، لا يؤدّي امتلاك أدوات النُّفوذ والقُدرة على إيقاع الضرر تلقائيّاً إلى تحقيق الغايات السياسيّة؛ فالقُوّة غير المُنضبطة قد تتحوّل إلى استنزاف طويل، وتدفع الأطراف الأُخرى إلى بناء تحالفات مُضادّة، بما يُضعف الجاذبيّة الأخلاقيّة والثقافيّة للخطاب الثوري. وفي المُقابل، قد تنتهي الدبلوماسيّة التي لا تستند إلى قُدرة واقعيّة إلى مُجرّد احتواء للضُّغوط المفروضة، من دون التأثير في شروطها. لذلك، تتمثّل المسألة الأساسيّة في كيفيّة ترجمة أدوات القُوّة إلى شُروط تفاوضيّة واتّفاقات مشروعة وقابلة للاستمرار (Baldwin, 2016; George, 1991; Nye, 2013).

وتزداد المسألة تعقيداً حين يتجاوز الأُفق الذي يحكم المشروع الإيراني حدود أمن الدّولة المُباشر، ليشمل نُصرة المُستضعفين، والتقريب بين المُجتمعات الإسلاميّة، وبناء نموذج حضاري، والتمهيد، في الوعي المهدوي، لانتشار العدل. ويحمل هذا الأُفق إمكانات حقيقيّة للجذب وبناء الشراكات، لكنّه يفقد جانباً من معناه وصدقيّته إذا اختُزل في توسيع نُفوذ دولة واحدة أو مُصادرة إرادة المُجتمعات الأُخرى. ولذلك، تتعامل الدّراسة مع المرجعيّة العقائديّة بوصفها عنصراً مؤثّراً في المشروع، من دون أن تعدّ الخطاب المُعلن تفسيراً كافياً لكلّ قرار أو نتيجة الخامنئي، (Eslami et al., 2022; 2016).

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol 11, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

ثانياً: إشكالية البحث وأسئلته وفرضياته

1. إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في أنّ جانباً من الأدبيّات يفصل بين بُعدين مُتداخلين في تفسير السياسة الإيرانيّة؛ إذ يركّز بعضُها على الرّدع والنُّفوذ، بينما يُرجع بعضُها الآخر هذه السياسة إلى الهويّة الثوريّة والتكليف المعياري. وتتمثّل الفجوة البحثيّة في غياب إطار يشرح تفاعل الجغرافيا والعُمق الاستراتيجي وشبكة الشُّركاء والرّدع غير المُتكافئ والهويّة الثوريّة في بناء قُوّة المُساومة. كما يقتضي هذا الإطار بيان الكيفيّة التي تُضبط بها العلاقة بين استخدام القُوّة والتفاوض، بما يحمي الدّولة ويخدم أهدافها المُعلنة، من دون الانزلاق إلى تصعيد غير محسوب أو هيمنة تتعارض مع تلك الأهداف (Azizi, 2021; Eisenstadt, 2015; Posch, 2013).

انطلاقاً من ذلك تكمن إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي: كيف يُمكن للجمهوريّة الإسلاميّة توظيف جيوسياسة المُقاومة والعمق الاستراتيجي في عمليّات التفاوض، والموازنة بين القوّة الصلبة والدبلوماسيّة الناعمة، بما يحمي سيادتها ويُعزّز نصرة المُستضعفين ويُسهم في بناء شبكة دول ومُجتمعات إسلاميّة تُمهّد لنظام عالمي أكثر عدلاً؟

2. الأسئلة الفرعية

1. ما المكونات العقائديّة والجغرافيّة والاستراتيجيّة للنظريّة الجيوسياسيّة الإيرانيّة؟
2. بأيّ آليّات تتحوّل القوّة العسكريّة والاقتصاديّة والشبكيّة إلى نفوذ تفاوضي؟
3. متى تتكامل القوّة الصلبة والدبلوماسيّة الناعمة، ومتى تُقوّض إحداهما الأخرى؟
4. كيف يُمكن تحويل الانتقال من الدّولة الإسلاميّة إلى المُجتمع والحضارة الإسلاميّة إلى شبكة طوعيّة لا إلى مركزيّة مُهيمنة؟
5. ما القيود المؤسسيّة والقانونيّة والأخلاقيّة اللازمة لحماية الرؤية من التوسع المُفرط والتناقض بين الوسيلة والغاية؟

3. الفرضية الرئيسة

تنطلق الدّراسة من فرضيّة رئيسة مفادها أنّ قُدرة الجمهوريّة الإسلاميّة على تحقيق أهدافها التفاوضيّة ترتفع عندما تجتمع أربعة شروط: ردع يمنع فرض النتائج عليها، وقيادة سياسيّة تضبط تعدُّد الأدوات والفاعلين، ودبلوماسيّة تمنح الطرف المُقابل مخرجاً مُتبادلاً وتحشد الشرعيّة، وشبكة شُركاء تحافظ على جُذورها واستقلالها المحلّي. أمّا القُوّة التي لا تقترن بعرض سياسي، أو الدبلوماسيّة التي لا تسندها بدائل واقعيّة، فترفع الكُلفة وتُخفّض العائد، حتّى لو بدت نشطة في المدى القصير. وتنبثق من هذه الفرضيّة فرضيّات فرعيّة: (Nye, 2013; Putnam, 1988; Schelling, 1966).

1. فرضيّة التكامل: القيمة التفاوضيّة للقُوّة الصلبة ليست خطّيّة؛ فهي ترتفع حتّى تبلغ حدّ الرّدع والمصداقيّة، ثمّ قد تنخفض إذا ولّدت خوفاً واسعاً، أو موازنة مُضادّة، أو أغلقت مساحة التسوية.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

2. فرضيّة الشرعيّة: كلّما أمكن تقديم نُصرة المُستضعفين بوصفها منفعة إنسانيّة عامّة، لا امتيازاً مذهبيّاً أو تبعيّة سياسيّة، اتّسع نطاق القُوّة الناعمة وشبكة القبول.

3. فرضيّة الاستقلال الشبكي: يزداد تماسك الشبكة عندما يمتلك شُركاؤها جُذوراً وقراراً ومصلحة محلّيّة، ويضعف عندما يُنظر إليهم بوصفهم أدوات قابلة للاستبدال.

4. فرضيّة المُؤسّسيّة: يُمثّل وضوح توزيع صلاحيّات التفسير والتفاوض والتنفيذ، ووحدة الرسالة، والمُراجعة المُستمرّة، عوامل تتوسّط أثر العقيدة والقُدرات في النتيجة.

ثالثاً: المنهج وحدود الدراسة

تعتمد الدّراسة منهجاً نوعيّاً تكامليّاً يجمع بين تحليل الخطاب الدُّستوري والقيادي، وبناء إطار تفسيري يستند إلى أدبيّات العلاقات الدوليّة، وتتبُّع مسارات سياسيّة وتفاوضيّة مُختارة. ولا تعدّ النصّ العقائدي تفسيراً كافياً للسلوك، بل تُميّز، لأغراض التحليل، بين العقيدة الدينيّة والنظريّة السياسيّة والخطاب الرسمي والسلوك القابل للرّصد. وبناءً على ذلك، لا يُفسَّر أيّ قرار بالتمهيد أو التكليف إلّا استناداً إلى أدلّة زمنيّة ومُؤسّسيّة وسلوكيّة مُتضافرة .(Bennett & Checkel, 2015)

ويُطبّق الإطار التفسيري، بصورة استرشاديّة، على ثلاث حالات مُختلفة: المُفاوضات النوويّة التي أفضت إلى خطّة العمل الشاملة المُشتركة عام 2015، وإدارة النُّفوذ الإيراني في العراق بعد عام 2003، ولا سيّما خلال مواجهة تنظيم داعش، ومسار خفض التوتُّر الإيراني – السعودي المُعلن في بكين عام 2023. ولا تفترض الدّراسة تكافؤ هذه الحالات، كما لا تسعى إلى استكشاف النيّات غير المُعلنة أو إثبات وجود خطّة تنفيذيّة رسميّة لإقامة دولة عالميّة. وتنحصر غايتها في تفسير الآليّات والشروط التي تجعل القُوّة مورداً تفاوضيّاً أو تُحوّلها إلى عبء (Bennett & Checkel, 2015; United Nations Security Council, 2015).

رابعاً: الإطار المفاهيمي والنظري

1. جيوسياسة المُقاومة والعمق الاستراتيجي

لا تُقدّم الوثائق الإيرانيّة «نظريّة جيوسياسيّة» تحمل اسماً واحداً، على نمط نظريّتَي ماكندر أو ماهان، لكن يُمكن إعادة بناء مُركّب نظري من ستّة عناصر: (Azizi, 2021; Eisenstadt, 2015; Posch, 2013).

أوّلها: الاستقلال ورفض الهيمنة؛ إذ تجعل المادّة 152 من الدُّستور رفض إخضاع الآخرين ورفض الخضوع، وحفظ الاستقلال ووحدة الأراضي، والدّفاع عن حُقوق المُسلمين، من قواعد السياسة الخارجيّة (دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989، المادّة 152).

وثانيها: البُعد الأُممي ونُصرة المُستضعفين؛ إذ تنصّ المادّة 154 على دعم النضال العادل للمُستضعفين، مع إعلان الامتناع عن التدخُّل في الشؤون الداخليّة (دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989، المادّة 154).

وثالثها: وحدة الأُمّة؛ فالمادّة 11 تنطلق من مفهوم الأُمّة الواحدة، وتُلزم الدّولة بالسعي إلى تحقيق وحدة

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol II, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الشعوب الإسلاميّة (دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989، المادّة 11).

ورابعها: العُمق الاستراتيجي؛ وهو توسيع البيئة التي تستطيع إيران ضمنها منع التهديد أو التأثير في حساباته، من خلال عناصر سياسيّة واجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة وأمنيّة الخامنئي، (Azizi, 2021; 2023).

وخامسها: الدّفاع المُتقدّم؛ الذي يسعى إلى منع وصول الخطر إلى الداخل الإيراني، ومُعالجة مصادره في المجال المُحيط. (Azizi, 2021; Reisinezhad, 2026)

وسادسها: الرّدع غير المُتكافئ؛ الذي يُعوّض جزءاً من الفجوة في القُدرات التقليديّة بوسائل أقلّ كُلفة، وشبكات مُوزّعة، وموقع بحري حسّاس (Saikal & Vestenskov, 2020; Wehrey, Thaler, et al., 2009).

ولا يقتصر العُمق الاستراتيجي، وفق هذا الفهم، على السيطرة المُباشرة على الأرض، بل قد يتجسّد في اعتراف سياسي، أو علاقة اقتصاديّة، أو تعاطف اجتماعي، أو قُدرة على بناء ائتلاف. والفرق بين هذه الصُّور ليس شكليّاً؛ فالعُمق الذي يستند إلى الرضا والثقة مورد مُتجدّد، أمّا العُمق الذي يقوم على الخوف وحده فيحتاج إلى إنفاق دائم، ويغري الآخرين ببناء تحالفات للحدّ منه (Baldwin, 2016; Reisinezhad, 2026).

2. القوّة الصلبة والقوّة الناعمة والقوّة الذكية

تتمثّل القُوّة الصلبة في وسائل الإكراه والمنع وتقديم الحوافز المادّيّة. وتشمل، في الحالة الإيرانيّة، القُدرات العسكريّة، بما فيها الصاروخيّة والبحريّة، وإمكان حماية الممرّات أو التأثير فيها، إلى جانب الموارد الاقتصاديّة وموارد الطاقة، والإمكانات التنظيميّة والأمنيّة للشبكات الشريكة. أمّا القُوّة الناعمة، فتتمثّل في التأثير في تفضيلات الآخرين من خلال الجاذبيّة والإقناع والشرعيّة. وتستند، في الحالة الإيرانيّة، إلى خطاب مُقاومة الهيمنة، والرصيد الحضاري الإيراني والإسلامي، والتعليم والإعلام والدبلوماسيّة العامّة، وخطاب العدالة ونُصرة القضيّة الفلسطينيّة ووحدة المُسلمين، فضلاً عن المُساعدات والخدمات والعلاقات الاجتماعيّة. (Akbar, 2023; Alibabalu & Sarkhanov, 2023; Nye, 2004)

ولا تقوم القُوّة الذكيّة، في أدبيّات جوزف ناي، على مُجرّد الجمع بين القُوّة الصلبة والناعمة، بل على اختيار المزيج الذي يلائم الهدف والظرف، وتحديد توقيت استخدامه، وتنظيم الموارد المُتاحة ضمن استراتيجيّة مُتكاملة. فقد تُبدّد الدّولة رصيدها الثقافي والأخلاقي إذا انتهجت سياسة تُناقض القيم التي تُعلنها، كما أنّ امتلاك قُدرة عسكريّة كبيرة لا يضمن، في حدّ ذاته، تحقيق غاية سياسيّة. ولذلك، لا يُقاس النجاح بحجم الأدوات، بل بمدى إسهامها في تحقيق الأهداف، وبالتناسُب بين نتائجها وكُلفة استخدامها. (Nye, 2009, 2013)

يُستخدم تعبير «الدبلوماسيّة الناعمة» في هذا البحث استخداماً إجرائيّاً للدلالة على الأدوات والمُمارسات التي تقوم على الحوار والوساطة وبناء الثقة والتبادل الثقافي وبناء السرديّة وتقديم الحوافز. وهي تستند إلى القُوّة الناعمة من دون أن تتطابق معها؛ فالقُوّة الناعمة هي الرصيد الأوسع من الجاذبيّة والمشروعيّة، بينما تُمثّل الدبلوماسيّة الناعمة إحدى وسائل توظيف هذا الرصيد في التفاعل السياسي

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

(Nye, 2004, 2013).

3. التفاوض بوصفه مساومة تحت ظل القوّة

لا يقع التفاوض خارج مجال القُوّة، كما أنّ النزاع لا يُلغي إمكان التسوية؛ فالقُدرة على تحمُّل عدم الاتفاق، وكُلفة البدائل، ومصداقيّة الالتزام، ونوعيّة المعلومات، كُلّها عوامل ترسم حُدود الصفقة المُمكنة. ويُبيّن شيلنغ أنّ القيمة السياسيّة للقُوّة لا تكمن في إيقاع الضرر لذاته، بل في القُدرة على ضبطه أو حجبه في مُقابل سلوك مُتبادل. لذلك، يكون الرّدع أكثر فاعليّة عندما يبقى في الخلفيّة، بينما تتقدّم اللُّغة السياسيّة لتحديد المطالب والضمانات ومخارج التراجع .(Schelling, 1966; Zartman & Rubin, 2000)

وتُضيف نظريّة «ألعاب المُستويين» عند روبرت بوتنام أنّ المُفاوض الإيراني لا يتفاوض مع الخارج فحسب، بل مع مُؤسّسات وقُوى داخليّة تُحدّد ما يُمكن قبوله والتصديق عليه. ويُصبح الاتفاق هشّاً إذا اتّسعت الفجوة بين طاولة التفاوض الدوليّة وطاولة الشرعيّة الداخليّة، أو إذا لم تتطابق صلاحيّات المُفاوض مع قُدرة مُؤسّسات الدّولة على التنفيذ .(Putnam, 1988)

4. الدبلوماسيّة الشبكيّة

لا يلزم أن تكون الشبكة حلفاً هرميّاً؛ فقد تضمّ دُولاً وحركات ومُؤسّسات دينيّة وجامعات وأسواقاً ووسائل إعلام ومُجتمعات مدنيّة، وتصل بين مساحات مُتباعدة من دون اتّصال جغرافي مُباشر. غير أنّ اتّساعها لا يكفي للحُكم على متانتها؛ فالعبرة بنوعيّة الثقة وتعدُّد المنافع. وإذا اقتصرت العلاقة على الوظيفة الأمنيّة، بقيت الشبكة رهينة الأزمات، أمّا حين تمتدّ إلى المعرفة والتجارة والإغاثة والعدالة الاجتماعيّة والحوار المذهبي، فإنّها تقترب من مُجتمع مصالح قادر على البقاء بعد انحسار الخطر (Keohane & Nye, 2012).

خامساً: البُنية المعياريّة من الدّولة الإسلاميّة إلى المُجتمع العالمي للعدل

1. الأساس القرآني والدستوري

تظهر نُصرة المُستضعفين في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ (النساء: 75)، ويظهر أُفق تمكينهم في قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص: 5). ويقترن البُعد الوحدوي بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (الأنبياء: 92). وفي المُقابل، تضع آيات العدل والسِّلم قيوداً على الوسيلة، ومنها قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: 8)، وقوله: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ (الأنفال: 61).

وتعكس ديباجة الدُّستور الإيراني هذه البُنية بوضوح؛ إذ تربط استمرار الثورة في الداخل والخارج بالتعاون مع الحركات الإسلاميّة والشعبيّة، تمهيداً لتكوين «مُجتمع عالمي واحد»، كما تربط ذلك بتحرير المحرومين والمُستضعفين. وهي صياغة تتجاوز الحُدود القوميّة، لكنّها لا تُحدّد آليّة واحدة للتحقُّق. كذلك تجمع المادّة 154 بين دعم المُستضعفين وعدم التدخُّل، ممّا يُنشئ توتُّراً معياريّاً ينبغي حلُّه بالتفسير المُؤسّسي والقانوني، لا تجاهله (الخميني، د.ت.–ب؛ دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989، الديباجة والمادّة 154).

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol II, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

2. مراحل الثورة والدّولة والمُجتمع والحضارة

يُقدّم خطاب السيّد علي الخامنئي (قدس الله ثراه) مساراً خُماسيّاً يبدأ بالثورة الإسلاميّة، ثمّ النظام الإسلامي، فالحُكومة الإسلاميّة، فالمُجتمع الإسلامي، وصولاً إلى الحضارة الإسلاميّة. ويُصرّح بأنّ الحضارة الإسلاميّة لا تعني فتح البُلدان، بل انتشار التأثير الفكري للإسلام بين الشعوب. ويُوفّر هذا التصريح أساساً مُهمّاً لفهم الانتقال المطلوب بوصفه جاذبيّة نموذج وتراكُماً مُؤسّسيّاً، لا توسُّعاً إقليميّاً قسريّاً. ويمنح الأُفق المهدوي المشروع اتّجاهاً معياريّاً نحو عالم يسوده العدل، غير أنّ المُعالجة العلميّة تقتضي الفصل بين الإيمان بالوعد والادّعاء بامتلاك جدول زمني أو طريق حصري لتحقيقه. وفي صياغة سياسيّة قابلة للمُساءلة، يُصبح التمهيد عملاً تراكُميّاً لبناء القُدرات الأخلاقيّة والمُؤسّسيّة والعلميّة التي تُقلّل الظلم، وتزيد استعداد المُجتمع للعدل، لا ذريعة غيبيّة تُعفي القرار من النقد والمُراجعة (الخامنئي، 2016).

3. من «دولة مركز» إلى «شبكة دول ومُجتمعات»

يُقدّم خطاب السيّد علي الخامنئي مساراً خُماسيّاً، ووفق هذا التصوُّر لا تكون إيران مركز إمبراطوريّة بل عُقدة مُبادرة داخل شبكة أوسع. ولا تستمدّ القيادة مشروعيّتها من القُدرة على إصدار الأوامر، إنّما من إنتاج المنافع العامّة، وتحمُّل نصيب عادل من الكُلفة، وضبط أدوات القُوّة، واحترام استقلال الشُّركاء. وهنا يتحوّل النُّفوذ من علاقة تبعيّة إلى قُدرة على جمع المصالح المُختلفة حول اتّجاه مُشترك. وعليه، يُمكن إعادة بناء المسار المُقترح في خمس دوائر مُتراكبة: (الخامنئي، 2016).

– الدّولة النموذج: نجاح الدّولة الإسلاميّة في تحقيق العدالة والكفاءة والتقدُّم العلمي والسيادة؛ لأنّ النموذج الفاشل لا يمتلك قُوّة جذب، مهما بلغت كثافة خطابه.

– الدائرة المُجتمعيّة: بناء روابط معرفيّة ودينيّة وثقافيّة وإنسانيّة تتجاوز الحُدود، وتحترم تعدُّد المذاهب والقوميّات.

– شبكة الدُّول الإسلاميّة: إقامة تعاون سيادي مرن بين دُول قد تكون مُتباعدة جغرافيّاً، في مجالات التجارة والطاقة والتعليم والتكنولوجيا والأمن الإنساني وحماية القضايا العادلة.

– المُجتمع الإسلامي العالمي: تكثيف الاعتماد المُتبادل وبناء المُؤسّسات المُشتركة، بما يجعل الحرب الداخليّة أقلّ فائدة والتعاون أكثر نفعاً، من دون إلغاء الدُّول.

– الأُفق الإنساني للعدل: تقديم العدالة والكرامة ونُصرة المظلومين بوصفها قيماً عالميّة تتعاون حولها مُجتمعات مُسلمة وغير مُسلمة، تمهيداً أخلاقيّاً وحضاريّاً لدولة العدل الإلهي العالميّة.

سادساً: آليات تحويل الجغرافيا والقوّة إلى نفوذ تفاوضي

1. تحسين البديل عن الاتفاق

تبدأ قُوّة المُفاوض من امتلاكه بديلاً معقولاً عن الاتفاق، لا من ارتفاع نبرة خطابه. ويستطيع العُمق الاستراتيجي أن يُخفّف بعض آثار العُزلة، ويفتح قنوات سياسيّة واقتصاديّة، ويمنع الخصم من التعويل على انهيار سريع، كما يحمي الرّدع خطوطاً حمراء أساسيّة. لكنّ البديل الجيّد ليس حرباً مفتوحة؛ إنّه

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

القُدرة على الصمود وإدارة المخاطر، مع إبقاء التسوية أقلّ كُلفة من المواجهة بالنسبة إلى جميع الأطراف (Fisher et al., 2011; Schelling, 1966).

2. تشكيل كلفة عدم الاتفاق

تؤثر الجغرافيا الإيرانيّة في حسابات الطاقة والملاحة والربط بين آسيا والخليج. ويمكن لهذه الأهميّة أن تدفع الآخرين إلى التفاوض إذا ارتبطت بعرض إيجابي؛ أمن جماعي للممرات، وضمانات مُتبادلة، وتجارة وطاقة مُستقرة. أمّا تحويل الموقع إلى تهديد دائم فيدفع الأطراف إلى بناء طرق بديلة وائتلافات مُضادة، فيتآكل المورد الجيوسياسي نفسه (Baldwin, 2016; Saikal & Vestenskov, 2020).

3. المصداقية والانضباط

تحتاج الإشارة الصلبة إلى قدرة وإرادة وضبط. القدرة من دون إرادة لا تردع، والإرادة من دون قدرة لا تُصدق، والقدرة والإرادة من دون ضبط تثيران الخوف من الانفلات. لذلك يجب أن تكون حدود التصعيد، وسلسلة القيادة، وشروط التراجع المُتبادل، مفهومة بما يكفي لمنع سوء الحساب، مع الحفاظ على قدر مُناسب من الغموض الذي لا يتحوّل إلى فوضى في الرسائل (Jervis, 1976; Schelling, 1966).

4. توسيع الائتلاف التفاوضي

تمنح شبكة الدول والمُجتمعات إيران قدرة على تدويل قضاياها، والوصول إلى وسطاء وأسواق ومنابر، وخلق كلفة سياسيّة للعزل. لكن هذه المنفعة تتوقف على اقتناع الشركاء بأنَّ العلاقة تُحقّق مصالحهم أيضاً (Keohane & Nye, 2012).

5. صناعة السردية

ولا يدور التفاوض حول المطالب وحدها، بل هو أيضاً تنافُس على تعريف المُشكلة وتحديد من يملك الحقّ في تسميتها. وتستطيع دبلوماسيّة نُصرة المُستضعفين أن تضع المطالب الإيرانيّة في إطار لُغة السيادة والمُساواة، ورفض العقاب الجماعي، والحقّ في التنمية. غير أنّ هذه اللُّغة لا تعمل آليّاً؛ إذ تفقد أثرها متى اتّسعت الفجوة بين القيم المُعلنة والمُمارسة. ومن هذه الزاوية، تُصبح العدالة الداخليّة والشفافيّة واحترام المُجتمعات الشريكة موارد في السياسة الخارجيّة، لا ملفّات مُنفصلة عنها (Akbar, 2023; Nye, 2004).

6. تقديم مخرج يحفظ الكرامة

حين تُحاصر القُوّة الطرف الآخر بين الإذلال والتصعيد، فإنّها تزيد احتمال المواجهة، حتّى لو حقّقت تفوُّقاً مُؤقّتاً. أمّا المُساومة الفعّالة، فتجمع بين الرّدع وتوفير مخرج يحفظ الحدّ الأدنى من مكانة الخصم، من خلال خطوات مُتبادلة، وتدرُّج زمني، وآليّات تحقُّق، وضمانات تمنع استغلال التنازل. وبهذا المعنى، تلتقي قاعدة العزّة والحكمة والمصلحة مع منطق التفاوض الحديث؛ صيانة الاستقلال، وفهم توازنات الواقع، واختيار الوسيلة الأقرب إلى الغاية والأقلّ كُلفة (الخامنئي، 2023 ;Fisher et al., 2011).

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol II, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

سابعاً: أنماط الموازنة بين الصلب والناعم

1. التكامل

يتحقق التكامل عندما تمنع القوّة فرض الإملاء، بينما توسّع الدبلوماسيّة مجال الاتفاق. في هذا النمط تبقى الأدوات الصلبة تحت توجيه سياسي موحد، وتُربط كل إشارة بمطلب قابل للتفاوض، وتعمل القوّة الناعمة على تفسير الهدف وبناء الثقة حوله .(Nye, 2013)

2. التعاقب

قد تبدأ الأزمة بإظهار القدرة على منع التغيير القسري، ثم تنتقل الأولويّة إلى الوساطة والتفاوض. والعكس ممكن؛ تبدأ الدبلوماسيّة، ثم تُستخدم إجراءات محدودة وقابلة للعكس إذا استُغلت المُفاوضات لفرض أمر واقع. يشترط التعاقب وجود معايير انتقال معلنة داخل المؤسَّسَة كي لا تحكمه ردود الفعل .(George, 1991)

3. الفصل الوظيفي المُنسّق

تتولّى مؤسَّسَات الدفاع حماية الخطوط الحمراء، بينما تتولّى الخارجيّة بناء التسوية، وتعمل المؤسَّسَات الثقافيّة والاقتصاديّة على توفير الحوافز. الفصل يمنع خلط الأدوار، لكنَّه يحتاج إلى مركز يضمن وحدة الهدف والرسالة .(Nye, 2013; Wehrey, Green, et al., 2009)

4. الإخفاق بالتزاحم

يحدث عندما تبعث مؤسَّسَة إشارة تهدئة وتبعث أخرى تهديداً غير مُرتبط بمطلب واضح، أو عندما يستهلك السلوك الصلب الرصيد الأخلاقي الذي تحتاج إليه الدبلوماسيّة. وينتج عنه شك في قدرة المُفاوض على التنفيذ، وانخفاض الثقة لدى الخصم والشركاء معاً .(Jervis, 1976; Putnam, 1988)

ثامناً: اختبارات تطبيقيّة مُختصرة

1. المُفاوضات النوويّة وخطة العمل الشاملة المُشتركة

تُبيّن المُفاوضات النوويّة أنّ التقدُّم التقني والصمود أمام العُقوبات عزّزا موقع إيران التفاوضي، لكنّهما لم يكونا كافيَين للتوصُّل إلى الاتفاق. فقد تبلور مسار التسوية مع تفعيل القنوات السرّيّة والعلنيّة، وتوافُر التفويض السياسي، والاتفاق على آليّات فنّيّة للتحقُّق، واعتماد خطوات تدريجيّة لتقييد بعض الأنشطة النوويّة في مُقابل رفع العُقوبات. وكشفت التطوُّرات اللاحقة هشاشة البُعد الداخلي في الاتفاق، وفق منطق ألعاب المُستويين عند بوتنام؛ إذ بقيت التسوية موضع خلاف داخل إيران والولايات المُتّحدة، ولم تُبنَ حولها مصالح وضمانات كافية لحمايتها من تغيُّر السياسة الأميركيّة عام 2018 (Putnam, 1988; Trump, 2018; United Nations Security Council, 2015).

ولا تُثبت هذه الحالة أنّ القُوّة، بمفردها، فرضت الاتفاق على الأطراف الأُخرى، كما لا تُثبت أنّ

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

الدبلوماسيّة حقّقت التسوية بمعزل عن توازن الضُّغوط والمخاطر. ويُشير مسار المُفاوضات إلى أنّ ارتفاع كُلفة عدم الاتفاق لدى الأطراف المعنيّة جعل التسوية مُمكنة، ثمّ حوّلتها الترتيبات السياسيّة والفنّيّة إلى التزامات مُحدّدة وقابلة للتحقُّق. ويُظهر ما آلت إليه التجربة أنّ الاتفاق يظلّ عُرضة للتراجُع والانهيار إذا لم يستند إلى ضمانات ومصالح اقتصاديّة ومُؤسّسيّة واسعة تُعزّز استمراره (United Nations Security Council, 2015).

2. العراق: العمق ذو الوجهين

أتاح سقوط نظام صدّام حسين لإيران بناء علاقات واسعة مع قُوى عراقيّة سياسيّة ودينيّة واجتماعيّة، ثمّ عمّق خطر تنظيم داعش التعاون الأمني بين الطرفين. ووفّر ذلك لطهران نُفوذاً في الترتيبات العراقيّة والإقليميّة، لكنّه كشف الوجه الآخر للعُمق؛ فكلّما فُسّر الحضور الإيراني بوصفه مساساً بالسيادة أو انحيازاً مذهبيّاً، تراجعت القُوّة الناعمة وارتفعت كُلفة الاحتفاظ بالنُّفوذ. وتدعم الحالة العراقيّة فرضيّة الاستقلال الشبكي؛ فالشريك المحلّي المُتجذّر والقادر على تمثيل مُجتمعه قد يكون أصعب في التوجيه، لكنّه أكثر قيمة واستدامة. أمّا الشريك الذي يعتمد كُلّيّاً على الخارج، فيبدو أسهل إدارة في البداية، ثمّ لا يلبث أن ينقل ضعفه ورفضه الشعبي إلى الجهة الداعمة (Nasr, 2006; Ostovar, 2016; Wehrey, Thaler, et al., 2009).

3. التقارب الإيراني . السعودي عام 2023

أُعلن استئناف العلاقات الإيرانيّة . السعوديّة، برعاية صينيّة، بعد سنوات من القطيعة والتنافُس السياسي والأمني، وبعدما تبيّن أنّ استمرار الضغط المُتبادل لا يُتيح لأيّ من الطرفين تحقيق حسم مُستدام. وأسهمت وساطة حظيت بقبولهما، إلى جانب اعتماد التدرُّج واستعادة القنوات الرسميّة، في خفض المخاطر وإعادة تنشيط المصالح الأمنيّة والاقتصاديّة. وتُشير هذه التجربة إلى أنّ توازن الرّدع قد يدفع الأطراف نحو التفاوض عندما تتراجع إمكانات الحسم، إلّا أنّ بناء الثقة يظلّ مُرتبطاً بمرور الوقت، وفاعليّة المُؤسّسات، ونشوء مصالح مُشتركة .(People’s Republic of China et al., 2023)

وتكتسب هذه الحالة أهمّيّتها في تصوُّر المُجتمع الإسلامي الشبكي؛ لأنّ خفض التوتُّر بين الدُّول والقُوى الفاعلة في العالم الإسلامي يُمثّل شرطاً أساسيّاً لبناء هذا المُجتمع. فلا يُمكن تطوير تعاون يتجاوز الانقسامات المذهبيّة والحُدود السياسيّة، ما دامت بعض الهويّات تُعرَّف من خلال الصراع والخصومة داخل العالم الإسلامي.

تاسعاً: القراءة المؤيدة والقراءة النقدية

1. القراءة المؤيّدة

تنطلق القراءة المُؤيّدة من أنّ إيران تواجه تفوُّق خصومها العسكري والاقتصادي، إلى جانب انتشار عسكري أجنبي واسع في مُحيطها؛ ولذلك تنظر إلى الدّفاع المُتقدّم والرّدع غير المُتكافئ بوصفهما استجابة عقلانيّة للعُزلة الاستراتيجيّة واختلال موازين القُوى. كما ترى أنّ شبكة المُقاومة تُتيح لبعض الشعوب والقُوى التي تعاني التهميش مجالاً أوسع للتنظيم والتأثير، وتحدّ من قُدرة القُوى الكُبرى على الانفراد بتشكيل النظام الإقليمي. ويُسهم الربط بين المرجعيّة الإسلاميّة والسيادة ونُصرة فلسطين والمُستضعفين في بناء هويّة

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol II, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تتجاوز الإطار القومي الإيراني. ووفق هذه القراءة، تؤدّي الدبلوماسيّة دوراً في تحويل ما يتحقّق بفعل الرّدع والصمود إلى ترتيبات سياسيّة، فيما تعبّر المُقاومة عن رفض التفاوض في ظلّ الإملاء، لا عن رفضه من حيث المبدأ. كذلك يكتسب المشروع الحضاري مقوّمات القُوّة الناعمة بقدر ما يُقدّم نموذجاً ناجحاً في العلم والعدالة والاستقلال (Azizi, 2021; Saikal & Vestenskov, 2020; Wehrey, Thaler, et al., 2009).

2. القراءة النقديّة

في المُقابل، ترى القراءة النقديّة أنّ مفهوم العُمق الاستراتيجي قد يُوسّع نطاق الأمن إلى الحدّ الذي تصبح معه أزمات دُول أُخرى جزءاً دائماً من أمن إيران، بما يقود إلى التمدُّد والاستنزاف. وقد يخضع تحديد الفئات المُستضعفة للانتقاء وفقاً للمصلحة، أو يُستخدم دعمها لتسويغ تدخُّلات تتعارض مع سيادة الدُّول. كما قد تُنتج الشبكات المُسلّحة مُعضلة وكالة؛ إذ يمتلك الشريك المحلّي مصالحه وحساباته الخاصّة، وقد يتّخذ قراراً يجرّ الجهة الداعمة إلى تصعيد لم تختره، أو يُحمّلها مسؤوليّة أفعال لا تسيطر عليها بصورة كاملة. وترى هذه القراءة أيضاً أنّ القُوّة الناعمة لا تنشأ من كثافة الحضور الإعلامي، بل من المصداقيّة. فإذا طغت الهويّة المذهبيّة، أو ضعفت العدالة والكفاءة في الداخل، أو اتّسعت الفجوة بين كُلفة السياسات الإقليميّة وحاجات المُجتمع الإيراني، تراجعت الجاذبيّة. وقد تنظر بعض الأطراف إلى «المُجتمع الإسلامي» بوصفه مشروعاً لقيادة إيرانيّة، فتتّجه إلى بناء تكتُّلات مُضادّة، حتّى لو قدّمته طهران إطاراً لوحدة المُستضعفين (Ostovar, 2016; Reisinezhad, 2026; Wehrey, Thaler, et al., 2009).

1. التركيب

لا تنقض هذه الاعتراضات الإطار النظري الذي تقترحه الدّراسة، لكنّها تمنع اعتماده من دون إخضاعه للاختبار والمُراجعة. فقيمة العُمق الاستراتيجي تتحدّد بنوعيّة العلاقات التي يُنتجها، وتُقاس فاعليّة الرّدع بقدرته على منع الحرب وصون حُرّيّة القرار. أمّا نُصرة المُستضعفين، فتكتسب معناها بقدر ما تُعزّز قُدرة المُجتمعات على تقرير مصيرها وتحدّ من الأضرار الواقعة على المدنيّين. وكذلك لا يُقاس التمهيد باتّساع النُّفوذ، بل بما يُبنى من مُؤسّسات أكثر عدلاً، وأقدر على إنتاج المعرفة والتعاون (Baldwin, 2016; Nye, 2004).

عاشراً: النموذج المقترح . «المُقاومة التفاوضيّة»

تقترح هذه الدراسة مفهوم المُقاومة التفاوضيّة لوصف استراتيجيّة تجعل المُقاومة وظيفة لحماية شروط التفاوض العادل، وتجعل التفاوض وظيفة لتحويل القدرة إلى سلام يحفظ السيادة والحقوق. وتتكوّن من سبع حلقات: .(Fisher et al., 2011; Nye, 2013; Schelling, 1966)

1. تحديد الاتجاه المعياري: الاستقلال والعدالة ونصرة المُستضعفين ووحدة الأُمّة، مع تحويلها إلى أهداف سياسيّة قابلة للتقويم.

2. ترتيب المصالح: التمييز بين المصالح الوجوديّة، والمصالح المُهمَّة القابلة للمُساومة، والمواقف الرمزيّة، حتى لا تصبح كُلّ قضيّة خطاً أحمراً.

مجلة القرار ®
للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

3. بناء القدرة والبدائل: ردع دفاعي، واقتصاد قابل للصمود، وشبكات علاقات، ومعرفة دقيقة بالخصم.

4. توحيد القرار والرسالة: تحديد من يُفسر التوجيه، ومن يعتمد القرار، ومن يتفاوض، ومن ينفذ، وآليّة حل التعارض.

5. تصميم عرض مُتبادل: ربط كُلّ تنازل بمُقابل، وكُلّ تهديد بمطلب ومخرج، واعتماد مراحل قابلة للتحقّق والعكس.

6. إنتاج الشرعيّة: شرح الهدف بلغة قانونيّة وإنسانيّة جامعة، وإشراك الشركاء في القرار، واحترام سيادتهم.

7. التغذية الراجعة: قياس النتائج والكلفة وردود الفعل، ومراجعة الافتراضات، وتعديل المزيج بين الصلب والناعم.

يمكن تمثيل النتيجة التفاوضية بالصيغة المفاهيميّة الآتية: النفوذ التفاوضي = القدرة على منع الإكراه × مصداقيّة الضبط × شرعية الهدف × تماسك الشبكة × قابلية العرض للتنفيذ

هذه العلاقة مُضاعِفة أكثر منها جمعيّة؛ فاقتراب أيّ عنصر من الصفر يُبدّد جانباً مُهمّاً من قيمة العناصر الأُخرى. فقد تمتلك الدّولة قُوّة كبيرة، لكنّ ضعف الضبط يجعلها أقلّ قابليّة للتحوُّل إلى نُفوذ. وقد يكون الهدف عادلاً، لكنّ غياب القُدرة يتركه من دون حماية. وقد تبدو الشبكة واسعة، إلّا أنّ هشاشة شرعيّتها المحلّيّة تجعلها سريعة الانكشاف عند الأزمات .(Baldwin, 2016; Nye, 2013)

حادي عشر: استراتيجية بناء شبكة المُجتمع الإسلامي

1. إعادة تعريف الشبكة

ينبغي ألا تُعرَّف الشبكة بوصفها انتقالاً من دولة إسلاميّة واحدة إلى نسخ مُتطابقة تابعة لها. الأجدى تعريفها كنظام تعاون بين دول ومُجتمعات ذات تجارب مُختلفة، تتفق على حدٍ أدنى؛ الاستقلال، والعدالة، ورفض العنصريّة والاستعمار، ودعم فلسطين والمظلومين، وتسوية النزاعات الداخليّة، وتبادل المعرفة والمنافع.

2. الانتقال من الأمن إلى تعدد الوظائف

كلّما اتّسعت المنافع غير العسكريّة، قلّ اعتماد الشبكة على استمرار الصراع، وازدادت قُدرتها على التحوُّل من اصطفاف أمني ظرفي إلى مُجتمع فعلي للمصالح والمعرفة والتضامن. وعليه، يُمكن اقتراح خمسة مسارات مُتوازية لبناء هذه الشبكة:

- مسار سياسي للتشاور والوساطة ومنع النزاعات.
- مسار اقتصادي للتجارة والتمويل والتنمية والبنية التحتيّة.
- مسار علمي يربط الجامعات ومراكز البحث والتكنولوجيا.
- مسار ثقافي يركز على المُشتركات ويحمي التعدّد المذهبي والقومي.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol II, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

• مسار إنساني لنصرة المُتضررين من الاحتلال والفقر والكوارث من دون تمييز.

3. الدول المُتباعدة جغرافياً

لا يمنع التباعد قيام الشبكة في عصر الاتصال والممرات البحريّة والرقميّة. ويُمكن بناء «جغرافيا وظيفيّة» لا تشترط اتصال الحدود؛ دولة توفر الطاقة، وأخرى المعرفة أو الميناء أو السوق أو الوساطة. لكن هذه الجغرافيا تحتاج إلى مؤسَّسَات ومعايير وشفافيّة، لا إلى علاقات شخصيّة مؤقتة (Keohane & Nye, 2012).

4. الانفتاح الإنساني

إذا كان الأفق دولة عدل إلهي عالميّة، فلا يجوز اختزال العدالة في المُسلمين وحدهم. تبدأ الدائرة من العالم الإسلامي بحكم الهويّة والمسؤوليّة القريبة، لكنها تتوسّع نحو كُلّ مُستضعف. وتصبح قيمة المشروع في قدرته على التحالف مع حركات التحرّر والعدالة والتنمية السلميّة خارج المجال الإسلامي، من غير فرض العقيدة عليها.

ثاني عشر: الضوابط المؤسَّسَية والقانونيّة والأخلاقيّة

1. وحدة الاستراتيجيّة وتعدّد الأدوات

ينبغي أن تكون السياسة الخارجيّة والدفاعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة أجزاءً ضمن خطّة واحدة، لا مسارات مُتنافسة. ويستلزم ذلك مجلساً فعليّاً للتكامل يحدّد الهدف النهائي، وسقوف التصعيد، ورسائل التفاوض، ومؤشرات النجاح.

2. الرقابة على القرار والمعلومة

ولا تكفي مركزيّة المرجعيّة، في حدّ ذاتها، لضمان جودة القرار؛ فقد تصل إلى القيادة معلومات مُنتقاة، أو تُفسّر مُؤسّسة ما التوجيه بما يُلائم مصالحها. لذلك، تحتاج عمليّة صُنع القرار إلى قنوات معلومات مُتعدّدة، وفريق يختبر الفرضيّات المُنافسة، وتوثيق واضح للمسار الذي ينتقل عبره التوجيه من مُستوى الفكرة إلى مُستوى التنفيذ. (Jervis, 1976; Wehrey, Green, et al., 2009)

3. الضرورة والتناسب وحماية المدنيّين

ينبغي أن يخضع استخدام القُوّة لمبادئ الضرورة والتناسُب والتمييز، ولميثاق الأُمم المُتّحدة والقانون الدولي الإنساني. ولا تُمثّل هذه المبادئ قيوداً مفروضة من الخارج فحسب، بل هي أيضاً اختبار لاتّساق الوسيلة مع خطاب العدل؛ فالعمل الذي يُوسّع دائرة ظُلم الأبرياء يهدم دعوى نُصرة المُستضعفين، ولو انطلق من عنوان مشروع (International Committee of the Red Cross, n.d.; United Nations, 1945).

4. احترام سيادة الشركاء

تقتضي المادة 154 نفسها الجمع بين الدعم وعدم التدخل. ويمكن تقليل التناقض عبر طلب الشراكة

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة
مجلة شهرية علمية
العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

العلني، والشفافيّة، وربط المُساعدة بمؤسَّسَات الدّولة والمُجتمع، واحترام قرار الشريك، ومنع تحوّل الدعم إلى سلطة موازية دائمة (دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، 1989، المادّة 154).

5. أولوية نجاح النموذج الداخلي

لا يمكن فصل القوّة الناعمة الخارجيّة عن العدالة والكفاءة والازدهار في الداخل. فالدّولة التي تريد تقديم نموذج حضاري تحتاج إلى إنتاج العلم، ومحاربة الفساد، وحماية الكرامة، وتوزيع الأعباء بعدالة. ويحوّل ذلك المشروع من خطاب تعبوي إلى برهان اجتماعي يدفع للآخرين أن ينجذبوا إليه (Eisenstadt, 2015; Nye, 2004).

ثالث عشر: مؤشرات القياس

لا يُقاس نجاح الاستراتيجيّة بحجم ما تمتلكه من أدوات فحسب، بل بقُدرتها على تحويل هذه الأدوات إلى نتائج تُحقّق الأهداف بأقلّ كُلفة مُمكنة. وانطلاقاً من ذلك، يُمكن تقويم الاستراتيجيّة من خلال مجموعة من المُؤشّرات: (Baldwin, 2016; Nye, 2013).

1. تحقيق الهدف السياسي: مدى تحقيق الهدف السياسي المُحدّد قبل الأزمة، لا مُجرّد البقاء أو إظهار القُوّة.
2. فاعليّة الرّدع: انخفاض احتمال الهجوم المُباشر، من دون ارتفاع غير مُنضبط في الحروب بالوكالة.
3. القُدرة التفاوضيّة: اتّساع مجال الاتفاقات المُمكنة، وقُدرة الدّولة على الحصول على مُقابل قابل للتحقُّق.
4. تماسك الشُّركاء: تماسك الشُّركاء، وارتفاع شرعيّتهم المحلّيّة، واستقلال قرارهم.
5. اتّجاهات الرأي العام: اتّجاهات الرأي العام تجاه إيران وخطاب العدالة، عبر مذاهب ومناطق مُختلفة.
6. تنوُّع مجالات التعاون: حجم التعاون العلمي والاقتصادي والإنساني، مُقارنةً بالتعاون الأمني.
7. تناسب الكُلفة مع المكاسب: تناسب الكُلفة الماليّة والبشريّة والسياسيّة مع المكاسب المُتحقّقة.
8. القُدرة على تصحيح المسار: قُدرة المُؤسّسات على تصحيح المسار في ضوء التغذية الراجعة.
9. احترام السيادة والقانون: احترام السيادة والقانون، وحماية المدنيّين.
10. تقليل الظُّلم والانقسام: مُساهمة السياسة في تقليل الظُّلم والانقسام داخل العالم الإسلامي، لا إعادة إنتاجهما.

رابع عشر: النتائج

تكشف نتائج البحث طبيعة التفاعل بين العقيدة والجغرافيا ومصلحة الدّولة وأدوات القُوّة والدبلوماسيّة في التجربة الإيرانيّة.

تخلص الدّراسة إلى أنّ جيوسياسة الجمهوريّة الإسلاميّة لا تُفسَّر بالعقيدة أو الواقعيّة على نحو منفرد، بل

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol 11, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

تتشكّل من تفاعل الهويّة والجغرافيا ومصلحة الدّولة والبنية المُؤسّسيّة. ويكتسب العُمق الاستراتيجي قيمة تفاوضيّة حين يمنح الدّولة بديلاً أفضل في حال تعذُّر الاتفاق، ويُعزّز مصداقيّة الرّدع. غير أنّ هذه القيمة تتراجع عندما يتحوّل العُمق إلى التزام مفتوح، أو يدفع الخصوم إلى بناء موازنة مُضادّة. وفي هذا السياق، لا تُمثّل الدبلوماسيّة الناعمة علامة ضعف، بل تؤدّي دوراً أساسيّاً في تحويل القُوّة من إمكان كامن إلى ترتيب سياسي مُعترف به.

وتخلص الدّراسة كذلك إلى أنّ نُصرة المُستضعفين وبناء المُجتمع الإسلامي يحظيان بحضور واضح في الدُّستور والخطاب الرسمي، من دون أن يكفي ذلك لإثبات أنّهما الدافع الفعلي وراء كلّ قرار. ويُظهر التحليل أنّ بناء شبكة طوعيّة مُتعدّدة المراكز، تحترم السيادة والتنوُّع وتُحقّق مصالح علميّة واقتصاديّة وإنسانيّة مُشتركة، هو المسار الأكثر اتّساقاً مع الأُفق المُعلن. وعلى هذا الأساس، تدخل العدالة الداخليّة واستقلال الشُّركاء ووحدة القرار وحماية المدنيّين في تكوين القُوّة الاستراتيجيّة نفسها، ولا تظلّ مُجرّد مُلحقات أخلاقيّة بها.

خامس عشر: الخاتمة

يُمكن لجيوسياسة المُقاومة أن تُعزّز الموقع التفاوضي للجمهوريّة الإسلاميّة حين تُستخدم القُوّة لحماية إمكان العمل السياسي، لا للحلول محلّه. فالرّدع يحدّ من فاعليّة الإملاء، ويمنح العُمق الاستراتيجي الدّولة بدائل أوسع، فيما تُسهم الشبكة في توسيع دوائر التأييد. غير أنّ تحويل هذه العناصر إلى مُقابل وضمانات ومخارج قابلة للتنفيذ يظلّ وظيفة دبلوماسيّة في الأساس. فإذا غابت الدبلوماسيّة تحوّلت بعض موارد القُوّة إلى أعباء، وإذا افتقرت إلى قُدرة واقعيّة ضاق هامشها في التأثير في شروط التسوية.

ولا يتوسّع نموذج الدّولة الإسلاميّة نحو شبكة من الدُّول والمُجتمعات المُترابطة، ثمّ نحو أُفق إنساني أرحب للعدل، بمُجرّد قيام اصطفاف مُشترك في مواجهة خصم. فهذا المسار يتطلّب نجاح النموذج الداخلي، وتحقيق منافع عامّة، وبناء مُؤسّسات للتعاون، واحترام التعدُّد، ووضع آليّات لمُعالجة النزاعات داخل العالم الإسلامي. وفي هذا الإطار، يُفهم التمهيد بوصفه مساراً حضاريّاً طويل النَّفَس، يُعنى ببناء الإنسان، وتطوير المعرفة، وترسيخ العدالة والسيادة، وتكوين شبكة تُعزّز صوت المُستضعفين وقُدرتهم على تقرير مصيرهم، من دون أن تستبدل هيمنة بأُخرى.

وفي ضوء ذلك، تتحدّد فاعليّة الاستراتيجيّة الإيرانيّة بكيفيّة تنظيم أدواتها ضمن اتّجاه سياسي وأخلاقي مُتّسق، ومدى توظيفها للوصول إلى تسويات عادلة وشراكات طوعيّة، لا بحجم هذه الأدوات وحده. ويُحدّد نجاح هذا المسار مدى قُدرة جيوسياسة المُقاومة على تجاوز وظيفتها الدفاعيّة الإقليميّة، والإسهام، ضمن إمكاناتها وحدودها الواقعيّة، في تطوير دبلوماسيّة حضاريّة تدعم بناء نظام أكثر عدلاً.

1. الاستنتاجات الرئيسة

• لا تتحوّل القُوّة الصلبة إلى نفوذ تفاوضي تلقائيّاً؛ بل تكتسب قيمتها عندما تُربط بهدف سياسي مُحدّد، وبديل موثوق من الاتفاق، وسقف منضبط للتصعيد، ووحدة في القرار والرسالة.

• العُمق الاستراتيجي مورد ذو وجهين: يرفع القُدرة على الصمود ويُوسّع البدائل، لكنّه يتحوّل إلى عبء حين يصبح التزاماً مفتوحاً أو يُدرَك بوصفه أداة للهيمنة على إرادة الشُّركاء.

العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

• الدبلوماسيّة الناعمة ليست بديلاً من الرّدع ولا علامة ضعف؛ إنّها آليّة تحويل القُدرة الكامنة إلى اعتراف وضمانات وتسويات قابلة للتنفيذ والاستمرار.

• تزداد متانة شبكة الشُّركاء كلّما استندت إلى شرعيّة محلّيّة واستقلال في القرار ومنافع مُتبادلة، وتضعف كلّما قامت على التبعيّة أو انحصرت وظيفتها في المجال الأمني.

• تتوقّف صدقيّة خطاب نُصرة المُستضعفين على اتّساق الوسائل مع السيادة والعدل وحماية المدنيّين، وعلى نجاح النموذج الداخلي في الكفاءة والمعرفة وتوزيع الأعباء بعدالة.

• تُظهر الحالات التطبيقيّة أنّ دوام النتائج لا تحدّده لحظة التوصّل إلى الاتفاق وحدها، بل مقدار ما يحميه من تفويض داخلي، وتحقّق مُتبادل، ومصالح مُؤسّسيّة واقتصاديّة يصعب التراجع عنها.

2. التوصيات

• إنشاء آليّة عُليا دائمة لتكامل أدوات السياسة الخارجيّة والدفاعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، تتولّى تحديد الهدف السياسي، وسقوف التصعيد، ورسالة التفاوض، ومؤشّرات النجاح قبل كُلّ أزمة.

• إعداد ورقة تفاوض مُلزمة لكلّ ملف تتضمّن المصلحة الوجوديّة، والخطوط الحمراء، والبديل من الاتفاق، وحدود التنازل، والخطوات المُتبادلة، وآليّات التحقّق، ومخرج خفض التصعيد.

• تحويل شبكة المُقاومة تدريجيّاً إلى شبكة تعاون مُتعدّدة الوظائف، عبر مشروعات مُشتركة قابلة للقياس في الاقتصاد والطاقة والبحث العلمي والإغاثة والثقافة، إلى جانب وظيفتها الدفاعيّة.

• اعتماد ميثاق للشراكة يقوم على الطلب والرضا المُعلنَين، واحترام سيادة الدُّول واستقلال قرار الشريك، وعدم إنشاء سُلطة دائمة موازية لمُؤسّسات الدّولة، وحماية المدنيّين والمُساءلة عن الانتهاكات.

• توحيد الاتصال الاستراتيجي وربط كُلّ إشارة صلبة بمطلب سياسي واضح، مع قياس أثر الخطاب في الرأي العام داخل إيران وبين الشُّركاء وعبر البيئات المذهبيّة والقوميّة المُختلفة.

• تأسيس فريق مُراجعة مُستقلّ لاختبار الفرضيّات قبل القرار، وإجراء مراجعة لاحقة لكلّ أزمة أو جولة تفاوض وفق مؤشّرات الكُلفة والعائد والشرعيّة وتماسك الشُّركاء وقابليّة الاتفاق للتنفيذ.

• إعطاء الأولويّة لنجاح النموذج الداخلي، وربط تخصيص الموارد الخارجيّة بأثر واضح في أمن الدّولة وازدهار المُجتمع وإنتاج المعرفة والعدالة، بما يجعل الجاذبيّة نتيجة أداء لا نتيجة خطاب فقط.

• مأسسة قنوات الوساطة وخفض التوتُّر مع دُول الجوار، والبناء على خبرات العراق وعُمان والصين في التيسير، وصولاً إلى ترتيبات إقليميّة تدريجيّة لأمن الممرّات ومنع النزاعات وتسوية الأزمات.

ELQarar®
Journal for Peer-Reviewed Scientific Research
Monthly scientific journal
Issue 33, Vol 11, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

نموذج البيان

في حال عدم وجود تضارب مصالح

يُصرّح المؤلف بعدم وجود أي تضارب مصالح يتعلق بنشر هذا البحث.

نموذج البيان

في حال عدم وجود تمويل

يُصرّح المؤلف أنّ هذه الدراسة لم تحصل على أي دعم مالي أو منحة من أي جهة عامة أو خاصة أو غير ربحية.

العدد 33، المجلد II، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
(CC BY 4.0) مرخصة بموجب المشاع الإبداعي

المراجع

أوّلاً: المصادر الإسلاميّة والدُّستوريّة والرسميّة والدوليّة

1. القرآن الكريم.
2. الشريف الرضي. (د.ت.). نهج البلاغة (الكتاب 53).
3. دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. (1989). Project Constitute. https://www.constitute-project.org/constitution/Iran_1989
4. الخميني، ر. (د.ت.-أ). الحُكومة الإسلاميّة: ولاية الفقيه. مُؤسّسة تنظيم ونشر تُراث الإمام الخميني. https://staticsml.imam-khomeini.ir/en/File/NewsAttachment/2014/1358-Islamic-Government.pdf
5. الخميني، ر. (د.ت.-ب). صحيفة الإمام (المجلّد 21). مُؤسّسة تنظيم ونشر تُراث الإمام الخميني. https://staticsml.imam-khomeini.ir/en/File/NewsAttachment/2014/1715-Sahifeh-ye%20Imam-Vol%2021.pdf
6. الخامنئي، ع. (2016، 25 نيسان/أبريل). مراحل الثورة والنظام والحُكومة والمُجتمع والحضارة الإسلاميّة. https://www.leader.ir/en/content/14754/
7. الخامنئي، ع. (2023، 20 أيّار/مايو). العزّة والحكمة والمصلحة والعُمق الاستراتيجي في السياسة الخارجيّة. https://www.leader.ir/en/content/pdf/26505
8. International Committee of the Red Cross. (n.d.). Customary international humanitarian law database.https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1
9. People's Republic of China, Kingdom of Saudi Arabia, & Islamic Republic of Iran. (2023, March 10). Joint trilateral statement. https://peacemaker.un.org/en/node/10088
10. Trump, D. J. (2018, May 8). Ceasing U.S. participation in the JCPOA and taking additional action to counter Iran's malign influence and deny Iran all paths to a nuclear weapon. The White House. https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/ceasing-u-s-participation-jcpoa-taking-additional-action-counter-irans-malign-influence-deny-iran-paths-nuclear-weapon/
11. United Nations. (1945). Charter of the United Nations. https://www.un.org/en/about-us/un-charter/full-text
12. United Nations Security Council. (2015, July 20). Resolution 2231 (2015) [S/RES/2231 (2015)]. https://docs.un.org/S/RES/2231(2015)

ثانياً: المراجع النظريّة في القُوّة والتفاوض

1. Baldwin, D. A. (2016). Power and international relations: A conceptual approach. Princeton

Issue 33, Vol 11, Year 3 | September 2026 | Rabi' ath-Thani 1448
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

University Press.
2. Bennett, A., & Checkel, J. T. (Eds.). (2015). Process tracing: From metaphor to analytic tool. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9781139858472
3. Fisher, R., Ury, W., & Patton, B. (2011). Getting to yes: Negotiating agreement without giving in (3rd ed.). Penguin Books.
4. George, A. L. (1991). Forceful persuasion: Coercive diplomacy as an alternative to war. United States Institute of Peace Press.
5. Jervis, R. (1976). Perception and misperception in international politics. Princeton University Press.
6. Keohane, R. O., & Nye, J. S., Jr. (2012). Power and interdependence (4th ed.). Longman.
7. Nye, J. S., Jr. (2004). Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs.
8. Nye, J. S., Jr. (2009). Get smart: Combining hard and soft power. Foreign Affairs, 88(4), 160–163. https://www.jstor.org/stable/20699631
9. Nye, J. S., Jr. (2013). Hard, soft, and smart power. In A. F. Cooper, J. Heine, & R. Thakur (Eds.), The Oxford handbook of modern diplomacy (pp. 559–574). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780199588862.013.0031
10. Putnam, R. D. (1988). Diplomacy and domestic politics: The logic of two-level games. International Organization, 42(3), 427–460. https://doi.org/10.1017/S0020818300027697
11. Schelling, T. C. (1966). Arms and influence. Yale University Press.
12. Zartman, I. W., & Rubin, J. Z. (Eds.). (2000). Power and negotiation. University of Michigan Press.

ثالثاً: الدّراسات الخاصّة بإيران

1. Akbar, A. (2023). Iran's soft power in the Middle East via the promotion of the Persian language. Contemporary Politics, 29(4), 424–445. https://doi.org/10.1080/13569775.2023.2169305
2. Alibabalu, S. S., & Sarkhanov, T. (2023). Iran's public diplomacy and religious soft power in Africa. Politics and Religion Journal, 17(2), 411–433. https://doi.org/10.54561/prj1702411a
3. Azizi, H. (2021). The concept of 'forward defence': How has the Syrian crisis shaped the evolution of Iran's military strategy? (Research Project Report No. 4). Geneva Centre for Security Policy. https://dam.gcsp.ch/files/doc/iran-forward-defence-strategy-en
4. Eisenstadt, M. (2015). The strategic culture of the Islamic Republic of Iran: Religion, expediency, and soft power in an era of disruptive change. Washington Institute for Near

العدد 33، المجلد 11، السنة الثالثة | أيلول (أغسطس) 2026 | ربيع الثاني 1448
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

East Policy. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/strategic-culture-islamic-republic-iran-religion-expediency-and-soft-power-era

5. Eslami, M., Ranjbar Muhammadi, M., & Davand, M. (2022). Methodology of foreign policy of the Islamic Republic of Iran: Politics of enmity with the oppressor and support for the oppressed. Journal of Contemporary Research on Islamic Revolution, 4(12), 21–42. https://jcrir.ut.ac.ir/article_87814.html
6. Nasr, V. (2006). The Shia revival: How conflicts within Islam will shape the future. W. W. Norton.
7. Ostovar, A. (2016). Sectarian dilemmas in Iranian foreign policy: When strategy and identity politics collide. Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2016/11/sectarian-dilemmas-in-iranian-foreign-policy-when-strategy-and-identity-politics-collide
8. Posch, W. (2013). The Third World, global Islam and pragmatism: The making of Iranian foreign policy (SWP Research Paper RP 3/2013). Stiftung Wissenschaft und Politik. https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2013_RP03_poc.pdf
9. Reisinezhad, A. (2026). The rise and decline of Iran's forward defense strategy. British Journal of Middle Eastern Studies. Advance online publication. https://doi.org/10.1080/13530194.2026.2627252
10. Saikal, A., & Vestenskov, D. (2020). Iran's national security and operational capability. Scandinavian Journal of Military Studies, 3(1), 18–30. https://doi.org/10.31374/sjms.29
11. Wehrey, F., Green, J. D., Nichiporuk, B., Nader, A., Hansell, L., Nafisi, R., & Bohandy, S. R. (2009). The rise of the Pasdaran: Assessing the domestic roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/monographs/MG821.html
12. Wehrey, F., Thaler, D. E., Bensahel, N., Cragin, K., Green, J. D., Kaye, D. D., Oweidat, N., & Li, J. J. (2009). Dangerous but not omnipotent: Exploring the reach and limitations of Iranian power in the Middle East. RAND Corporation. https://www.rand.org/pubs/monographs/MG781.html